كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية

إعـداد

د/ ياسين سالم الشواوره

قسم التربية–كلية الدعوة وأصول الدين

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

﴿ المجلد الخامس والثلاثون – العدد الثالث – جزء ثانى – مارس ٢٠١٩م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في خصخصة التعليم الجامعي، وقد بلغت عينة الدراسة (587) عضو هيئة تدريس من مختلف الرتب الأكاديمية، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وللإجابة على أسئلة الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة مكونة من (٣٣) فقرة، موزعة على أربعة محاور هي: دوافع خصخصة التعليم الجامعي، وسلبيات خصخصة التعليم الجامعي، وايجابيات خصخصة التعليم الجامعي، والحلول المقترحة لمشكلات الخصخصة.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية: بينت المتوسطات الحسابية لآراء أعضاء هيئة التدريس أن هناك مجموعة من الدوافع لعملية الخصخصة من أهمها حسب الترتيب التنازلي: التنوع والتجدد في برامج التعليم الجامعي، وزيادة التفاعل بين الجامعات والمجتمع المحلي، والتخلص من بيروقراطية أنظمة التعليم الجامعي الحكومي.

كذلك تبين أن هناك عدة سلبيات لعملية الخصخصة من أهمها مرتبة تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي: عدم استقرار الهيئات التدريسية والإدارية، وارتفاع الرسوم الدراسية، والسعي الى الإعلانات الدعائية المبالغ فيها، وكذلك أظهرت النتائج إلى أن هناك عدة إيجابيات لعملية الخصخصة مرتبة تنازلياً: تغطية تخصصات جديدة متنوعة، وتحقق رغبة الطالب باختيار التخصص الذي يناسبه، وعامل حيوي في تفعيل المجال الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

كما بينت نتائج الى أن أبرز الحلول لمشكلات الخصخصة تتلخص في الآتي مرتبة تنازلياً: اشراف وزارة التعليم على هذه المؤسسات ومراقبتها، والالتزام بشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي، ووضع حدود للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم، والمحافظة على استقرار الكوادر الأكاديمية والإدارية.

Abstract

The study aimed at identifying the opinions of the members of the faculty of Saudi universities in the privatization of university education. The sample of the study was 587 members of the academic staff, who were randomly selected. To answer the study questions, the researcher developed a questionnaire consisting of (33) items which is divided into four axes: the motives of privatization of university education, the disadvantages of privatizing university education, the advantages of privatizing university education, and the proposed solutions to problems of privatization.

The study found the following results: The mathematical averages of the opinions of faculty members showed that there are a number of motives for the privatization process, the most important of which are in descending order: diversity and renewal in university education programs, increasing interaction between universities and the local community،

The results showed that there are several advantages to the process of privatization in descending order: coverage of new specializations and the student's desire to choose the specialization that suits him and a vital factor in activating the economic field and attract investment.

The results showed that the most prominent solutions to the problems of privatization are summarized in the following descending order: supervision by the Ministry of Education on these institutions and their monitoring, compliance with the conditions of the academic accreditation body, setting limits for tuition fees by the Ministry of Education and maintaining the stability of academic and administrative cadres.

المقدمة:

يعتبر التعليم من أهم الاحتياجات الأساسية للبشر، فهو أساس التنمية الشاملة للمجتمعات والدول، وهو المؤشر الحقيقي للنهضة، ويقع على عاتق التعليم العالي مهام أساسية مثل إنتاج المبدعين والقادة والمفكرين والساسة، والمهن المختلفة، فالشعوب المتعلمة هي الشرط المسبق للازدهار الاقتصادي لأي دولة.

تبنت بعض الدول فكرة الخصخصة في التعليم العالي خلال العقود الثلاثة الماضية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، حيث تدعمها بعض الاتجاهات التي تبنت الاقتصاد المفتوح أو السوق الحر، وقد سمحت بعض الدول خاصة في أمريكا وأوروبا لمؤسسات القطاع الخاص أن يلعب دوراً فاعلاً في المشاركة في تطوير التعليم والبرامج الاجتماعية، حيث عملت على نقل الأصول ومهام الإدارة والمسؤوليات التي كانت تمتلكها أو تنفذها الدولة الى القطاع الخاص كوسيلة للحد من تكاليف الخدمات التي تقدمها للمواطنين (Kwiek, 2017).

ويرى الباحثون (Gupta,2002; James,1986) أن هناك عدة عوامل أدت الى التوسع السريع في التعليم العالي الخاص من أهمها: الطلب المتزايد على التعليم العالي، وعدم قدرة مؤسسات التعليم العام على استيعاب طلب الاعداد الكبيرة المتزايدة عام بعد عام على التعليم الجامعي. قلة الموارد المالية لدى بعض الدول، وانعكاس ذلك على مؤسسات التعليم، تراجع جودة وكفاءة التعليم العالي العام بسبب الروتين والبيروقراطية الحكومية، وغياب المساءلة والشفافية.

والخصخصة هي واحد من الاتجاهات العالمية الرئيسية في التعليم العالي، ويتم تشغيل المؤسسات فيها بطريقة تشبه المؤسسات الاقتصادية التي تطبق مبادئ السوق القائمة على الربح والخسارة، حيث يتم فيها تسعير الخدمات التي تقدمها المؤسسة، والسعر الذي تفرضه المؤسسة التعليمية هو الرسوم التي يدفعها الطلبة لقاء الخدمات التعليمية التي يتلقونها. عرف لي (Lee,2008) الخصخصة: بأنها جملة من السياسات الشاملة والمترابطة والمتكامل بعضها البعض، والتي تقوم على أساس أنظمة السوق وآلياته عن طريق المنافسة بين السياسات الخاصة ومشروعاتها ومن اجل تحقيق الأهداف المنشودة والتي تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي ذات الأثر الفعال والمؤثر للوصول الى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.

وبين" خليل" (٢٠٠٦) مفهوم الخصخصة بأنها الوسيلة التي يتم فيها نقل أنشطة المؤسسات التعليمية الحكومية العامة الى القطاع الخاص من اجل تحقيق مستوى عالٍ في تشغيل المؤسسة التعليمية وإدارتها.

وهناك تصنيفين أساسيين للخصخصة وهما التحويل الجزئي أو الكلي للتمويل وللإدارة في المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وقد صنف مورفي (Murphy,1996) مفهوم الخصخصة بحسب مستوى مكبر (Macro)، وتعني عزل العوامل السياسية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتحسين الأداء الاقتصادي بخفض الحجم وتقليل النفقات الحكومية، وخصخصة على مستوى مصغر (Micro) وتعني المزيد من الكفاءة بخفض التكلفة ورفع الجودة.

ويرى" جيجر" (Geiger,1988) أن إدخال الرسوم الدراسية مقابل الخدمات التعليمية يعد خصخصة، سواء كانت مصدراً أساسياً للتمويل أو فرعياً. وهناك من يرى ان فرض الرسوم الدراسية ليست خصخصة للتعليم ما دام أن الملكية والإدارة تتبع للدولة (Cooper,2004).

ويمكن تقسيم أنماط خصخصة التعليم العالي المتبعة في بعض الدول إلى ثلاثة أنماط كالتالي:

١. الخصخصة الجادة: وتعني السماح للقطاع الخاص بإنشاء وادارة وتمويل خدمات جامعية دون تقديم أي إعانة أو تمويل لها من الدولة، ولكن تحت إشرافها، كتايلاند وماليزيا.

٢. الخصخصة المعتدلة: وتعني السماح للجهات الأهلية بإنشاء وادارة مؤسسات أو خدمات جامعية، ولكن مع وجود دعم ومساعدة من الدولة كاليابان والفلبين وتايوان.

٣. الخصخصة البسيطة: وتعني تولي الدولة مسؤولية إنشاء وادارة وتمويل مؤسسات أو خدمات جامعية، ولكنها ترحب بمصادر التمويل الخاصة والأهلية، كالصين وفيتنام والهند وباكستان وروسيا (عشيبة،٢٠٠١).

يحظى التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باهتمام بالغ من أعلى المستويات في الدولة، وقد تضمنت الخطة التاسعة للتنمية ضمن أهدافها الاهتمام بتوسيع قاعدة التعليم العالي من خلال مشاركة القطاع الخاص بافتتاح الكليات والجامعات الأهلية، حيث تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣) الصادر عام ١٩٩٨م الموافقة على تمكين القطاع الخاص من إقامة مؤسسات تعليمية لا تهدف الى الربح، وذلك على أسس إدارية وعلمية واقتصادية ومالية سليمة للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية مكملة بذلك الدور الذي تقوم به الجامعات الحكومية (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، ٢٠١٠، ٣٧٥-٣٧٧،).

وفي ظل الاتجاه العالمي نحو خصخصة التعليم العالي، والمملكة العربية السعودية جزء من هذا العالم، ولديه طلب متزايد ملحوظ على التعليم الجامعي، وهذا واضح من خلال الزيادة الكبيرة على التعليم بشتى أشكاله وصوره، ولمعالجة هذا الامر جاءت رؤية المملكة (٢٠٣٠)، والتي من ضمن أهدافها الأساسية تخصيص بعض الخدمات الحكومية، وخاصة ما يتعلق بالصحة والتعليم، حيث سيتم تطوير وتفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والاعمال، مما يسهل للمستثمر وللقطاع الخاص فرص أكبر لتملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم (رؤية المملكة٢٠٣٠ ، وزارة الاقتصاد والتخطيط).

ومنذ التسعينات ظهرت الجامعات الخاصة لرأب الصدع في مخرجات التعليم العالي السعودي، ولكن إنجازها بات ضئيلاً لثلاثة أسباب: الأول: القيود المنظمة للائحة التعليم العالي الأهلي، الثاني: عدم الثقة بجودة التعليم التي تقدمها تلك المؤسسات ومنحها الاعتماد الأكاديمي، ثالثاً: البيروقراطية الإدارية في وزارة التعليم والتي لا تتيح تلك المؤسسات مرونة الاستجابة للتغيرات في سوق العمل، حيث تُعتمد إجراءات مطولة لافتتاح أقسام جديدة قد تسهم في تلبية الحاجة بسوق العمل (غبان،٢٠٠٢).

شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية طلب متزايد على التعليم العالي خلال العقدين الماضيين بشكل لافت، حيث أشار تقرير وزارة التعليم العالي (٢٠١٠) أن نسبة الزيادة في الفترة ١٤١٠-١٤٣٠هـ بلغت (٤٧٩%)، ووصلت لأعلى نسبة بمعدل (٨٤%) بين عامي ١٤٢٠-١٤٢٥هـ الى (٧٨%)، وبالنسبة للذكور بلغت نسبة النمو الإجمالية (٤٧٤%) وكانت أعلى قيمة لها (١٠٤%) بين عامي ١٤٢٠-١٤٢٥، وبلغت نسبة الالتحاق ٣٣% في الفترة ١٤١٠-١٤٣٠هـ، وهو أعلى من المعدل العالمي وأعلى من الدول العربية والآسيوية والأفريقية.

وفي المقابل أشار تقرير وزارة التعليم العالي (٢٠١٠) الى ازدياد المقاعد الجامعية خلال العقدين الماضيين ١٤١٠-١٤٣٠ للوفاء بالحاجة الكمية لاستيعاب هذه الأعداد، فخلال الفترة ١٤١٠-١٤٣٠ هـ تضاعف عدد الجامعات الحكومية بأكثر من أربعة أضعاف، حيث بلغ عدد الجامعات في عام ١٤١٠ سبع جامعات، وفي عام ١٤٢٥ وصل عدد الجامعات (١٥) جامعة منها (١١) جامعة حكومية و أربع خاصة، و في عام ١٤٣٢هـ وصل العدد الى (٣٢) جامعة، منها ثمان جامعات أهلية ملكيات خاصة، وفي تقرير وزارة التعليم (٢٠١٨) وصل عدد الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية الى ٣٨ جامعة منها ٢٥ جامعة حكومية، و(١٣) خاصة في العام ١٤٣٩.

ومن الدراسات التي تناولت الخصخصة كدراسة ميدانية على البيئة السعودية دراسة" المانع" (٢٠٠٣)، حيث تناولت الدراسة خصخصة التعليم العام دون الجامعي، وكان من أبرز نتائجها أن الدوافع لخصخصة التعليم تمحورت حول أبعاد ثلاثة هي: البعد الاقتصادي والبعد الأكاديمي، والبعد التنظيمي، وان الاحتياجات المطلوب أن تلبيها الخصخصة هي احتياجات مادية، واكاديمية، وإدارية، وتنظيمية، وأما المشكلات المتوقع ظهورها فتمثلت في ثلاث مشكلات رئيسية وهي: تفاوت المستويات الاكاديمية للمؤسسات التعليمية، توقع تسرب المعلمين المواطنين من مهنة التعليم، تحول المهنة التعليمية الى ميدان للتجارة إذ ينصرف الاهتمام الى الربح على حساب الجودة.

وفي دراسة "الحمدان والمجبل" (٢٠٠٨)، حيث كانت تهدف الى التعرف إلى حاجات التعليم العالي التي من الممكن أن تسهم مؤسسات القطاع الخاص في تلبيتها، ومن نتائج هذه الدراسة ضرورة التوسع في سياسة نشر التعليم العالي في دولة الكويت، والحاجة الى زيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي فيما بينها، وكذلك الحاجة الى التنوع والتجدد في برامج التعليم العالي الحالية، ومن أبرز النتائج كذلك هو التخوف من تحول مؤسسات التعليم العالي الخاصة من مؤسسات تعليمية بالدرجة الأولى الى مؤسسات ربحية.

أما دراسة "الرباعي" (٢٠١١) فقد هدفت الى وصف وتشخيص واقع خصخصة التعليم الجامعي في الأردن من وجهة نظر الهيئتين الإدارية والتدريسية، وكان من أبرز نتائجها: أن من أهم مبررات خصخصة التعليم الجامعي في الأردن هو تزايد الطلب على التعليم الجامعي، كما بينت الدراسة أن من أبرز مشكلات الخصخصة هو اقتصار التعليم الجامعي على فئة الأغنياء وبالتالي الحد من عدالة الفرص التعليمية، التساهل في منح الشهادات والدرجات العلمية، تفاوت المستويات التعليمية للمؤسسات التعليمية.

أما دراسة "بابو" (Babu,2011) فقد هدفت الى التعرف على أثر تطبيق الخصخصة في التعليم العالي في الهند على طبقات المجتمع من ناحية اقتصادية وثقافية، استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي المبني على استعراض تجارب دول سابقة وكذلك تحليل التجربة الهندية نفسها، وبينت نتائج الدراسة أن تطبيق مبدأ الخصخصة يؤدي الى عدم تحقيق المساواة الثقافية والاجتماعية، وبالتالي إعادة النظر في الاتجاه نحو الخصخصة.

كما هدفت دراسة "الحربي والزهراني" (٢٠١٦) الى رصد الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقارن، وطبقت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز، وعينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية إدارة الاعمال الأهلية، و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها: أن عينتي الدراسة أجمعوا على الموافقة على واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في الجامعات الخاصة، وكذلك بينت الدراسة أن هناك إجماع من قبل أفراد العينة على أهمية التوسع في خصخصة قطاع التعليم العالي.

وفي دراسة "رامازان وإبراهيم" (Ramazan, İbrahim, 2016) حيث كان الغرض من هذه الدراسة هو مقارنة آراء المدرسين في المؤسسات التعليمية العامة والمؤسسة التعليمية الخاصة حول الخصخصة في التعليم العالي. تكونت عينة الدراسة من (٢٢٤٦) من الأكاديميين الذين عملوا في جامعات حكومية وخاصة في تركيا خلال العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣. تم جمع الآراء المتعلقة بالخصخصة في مقياس المعد لذلك، أظهرت نتائج التحليل أن هناك فرق

كبير بين وجهات نظر المدرسين في الجامعات الحكومية، وجامعات القطاع الخاص فيما يتعلق بالخصخصة، حيث بينت الدراسة أن أساتذة الجامعات الخاصة كانت آرائهم مؤيدة للخصخصة أكثر من زملائهم في الجامعات الحكومية، ومع ذلك فإن الأكاديميين في كلا القطاعين العام والخاص أعربوا عن "عدم اليقين" في أن ممارسات الخصخصة ليست فعالة في حل المشكلات المتعلقة بنظام التعليم العالي.

الإطار النظري للدراسة

شهدت العقود السابقة من القرن الماضي تحولات اقتصادية كبيرة، ومن مظاهر هذه التحولات خصخصة قطاعات كبيرة من القطاعات التي كانت تشرف عليها الدول ومن أهمها قطاعي التعليم والصحة، ومن القطاعات التي تم خصخصتها الجامعات، وقد أكدت بعض الدراسات العالمية (Atabach,1998) أن الجامعات الخاصة قد أصبحت في الوقت الحالي هي النموذج الآخذ في الانتشار في جميع أنحاء العالم.

مبررات إنشاء الجامعات الخاصة:

- **مبررات تاريخية:** باعتبار أن الجامعات في نشأتها كانت بدعم من مؤسسات أهلية.
- **مبررات اقتصادية:** وذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية في العالم، وخاصة بعد انهيار النظام الرأسمالي وظهور النظام الرأسمالي المعتمد على اقتصاديات السوق.
- **مبررات اجتماعية:** تتلخص في زيادة الطلب على التعليم الجامعي بسبب النمو السكاني المتزايد، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، واعتبار أن التعليم حاجة اجتماعية ملحة عند كثير من المجتمعات.
- **مبررات تعليمية:** ويعتبر هذا المبرر من المبررات الضرورية، وذلك بسبب زيادة عدد الطلبة في الجامعات، وبالتالي تردي الخدمات التعليمية المقدمة، مما ينعكس سلباً على نوعية الخريجين، وبالتالي مما يؤثر على قطاعات الدولة المختلفة، وهذا بالتالي يؤثر على الوضع الاقتصادي بشكل عام (فهمي،٢٠٠٠).

أما مبررات خصخصة التعليم العالي في السعودية فقد أوردها "المنيع" (٢٠٠١) في دراسته بما يلي:

- ازدياد الطلب الجامعي على التعليم العالي.
- وصول معظم الجامعات السعودية الى طاقتها الاستيعابية.
- وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي الحكومي وحاجات التنمية.
- لجوء بعض الطلبة الى الدراسة في الخارج لعدم الحصول على القبول في مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

إيجابيات الخصخصة:

ذكر "حسان وآخرون" (٢٠٠٨) ميزات متعددة لعملية الخصخصة منها:

١. تخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومات، حيث ترتفع فاتورة التعليم ومتطلباته بزيادة النمو السكاني المطرد.
٢. توفر الجامعات تخصصات متنوعة تراعي احتياجات السوق.
٣. استيعاب الراغبين في التعليم الجامعي.
٤. القدرة العالية على استيعاب التغيرات التي قد تطرأ على العلوم المختلفة.
٥. تحقيق التنافسية بين الجامعات من خلال طرح تخصصات جديدة، وكذلك في مستوى الخريجين.
٦. توفير وظائف جديدة مما يساهم في تقليل البطالة.

عيوب خصخصة التعليم

- قد تؤدي عملية الخصخصة الى انعدام العدل بين المتعلمين، لأن الجامعات الخاصة قد تستقطب الطلبة المقتدرين مادياً، مما يؤثر سلباً على تكافؤ الفرص والمساواة في التعليم (حمدي، ١٩٩٨).
- قد تتحول الجامعات الى مؤسسات ربحية هدفها جني الأموال، وهذا ينعكس سلباً على نوعية الخريجين، وهذا يحول التعليم الى سلعة مادية، تخضع لمبدأ الربح والخسارة (العجمي، ٢٠٠٤).
- قد يتم التركيز على التخصصات النظرية لقلة كلفتها، مقارنة بالتخصصات التطبيقية التي تحتاج الى كلف إضافية، وبالتالي تعمل على إشباع السوق بتخصصات مكررة، مما يساهم في مضاعفة مشكلة البطالة (بدران والهشان،٢٠٠١).

مشكلة الدراسة:

تُعدّ فكرة خصخصة التعليم العالي من الأفكار المطروحة في كل المحافل على الساحة التربوية، وأكثرها إثارة للجدل في كل المجتمعات والثقافات حتى الغربية منها، لكنها تكتسب خصوصية في مجتمعنا العربي والمجتمعات النامية بشكل عام، وتحاول بعض الأوساط التربوية الرسمية على وجه الخصوص التسويق للفكرة والترويج لها، فأصبح لها من يناصرها ويؤيد العمل بها من المفكرين والتربويين والرسميين وأصحاب القرار، وبالمقابل فإن لها معارضين على رأسهم تربويين ومؤسسات مجتمع مدني وأساتذة وطلبة وأولياء أمور يتوزعون في كل فئات المجتمع وطبقاته.

الحديث عن خصخصة قطاع هام وحيوي كقطاع التعليم الجامعي في أي دولة صناعية كانت أم نامية يثير جدلاً واسعاً بين التربويين والمسؤولين وحتى عامة الناس الذين لم يدركوا بعد هل خصخصة التعليم الجامعي في صالحه أم لا؟، فالتعليم ليس خدمة مادية كالسلع أو الخدمات، بل هو رسالة تربوية وخدمة يحتاجها الأغنياء والفقراء على حد سواء، والخلاف حول خصخصة هذا القطاع المهم يستدعي أن نحدد موقفاً تربوياً منها يستند إلى فكر تربوي ينسجم مع مصالح الشعوب ومستقبلها، ليتسنى صياغة موقف جماعي منها، فإن كانت في صالح التعليم والمجتمع يجب أن ندعمها ونفسح لها المجال، والا فإن علينا مكافحتها ووقف توغلها في قطاعاتنا التربوية والتعليمية بكافة مراحلها ومستوياتها. وحتى لو أن الخصخصة غدت مظهراً رئيساً للتغيير في النظام التعليمي في عدد من الدول الصناعية، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنها قادرة على حل المشكلات التعليمية والاقتصادية في مجتمعات وبيئات أخرى، ومنها مجتمعنا العربي. فالجدل في أوساط التربويين بين مؤيد ومعارض لخصخصة التعميم لازال قائماً ومحتدماً، حيث يطرح المؤيدون حججهم وكذلك المعارضون.

يعتبر التعليم حق من حقوق الفرد الأساسية، حيث كانت الدول منذ فترة طويلة هي الراعية والمقدمة لهذه الخدمة، ولكن ظهرت اتجاهات على مستوى العالم حدت من رعوية الدولة، وأسندت للقطاع الخاص بعض أو كل الخدمات التي تقدمها الدولة، وتحمل عملية خصخصة التعليم أبعاداً اقتصادية واجتماعية، حيث لا بد من دراسة الظروف والعوامل المؤثرة عند التفكير بعملية الخصخصة وتنفيذها، وقد تكون خصخصة التعليم الجامعي هو المستقبل المتوقع، وهناك تباين في الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الخصخصة، وبالتالي يجب أن يكون هناك رأي لأصحاب الخبرة والاختصاص في هذا الشأن، وقد أتت هذه الدراسة لاستطلاع رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية حول الأسباب الموجبة لخصخصة التعليم الجامعي، ومعرفة الآثار الإيجابية والسلبية لعملية الخصخصة.

أهداف الدراسة

١) هدفت هذه الدراسة الى معرفة الأسباب التي تدفع الى التوجه نحو خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.

٢) معرفة الإيجابيات والسلبيات المترتبة على خصخصة التعليم الجامعي من وجهة نظر بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.

٣) التعرف على الحلول المقترحة لأبرز المشكلات التي قد تنتج عند خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي.

أسئلة الدراسة

١) ما الدوافع المؤدية الى خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟

٢) ما النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟

٣) ما النتائج السلبية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟

٤) ما الحلول المقترحة لأبرز المشكلات التي قد تنشأ عند خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

١. تشكل الدراسة مصدراً وقاعدة بيانات مهمة في مساعدة الباحثين والأكاديميين في الإفادة من نتائجها.

٢. قد تفيد متخذي القرار في السياسة التعليمية من خلال التوصيات والمقترحات التي سوف تسفر عنها نتائج الدراسة.

٣. قد تفيد نتائج الدراسة والتوصيات المتعلقة بها المهتمين والباحثين في القطاع التعليمي الخاص. خاصة فيما يتعلق بجانب الإيجابيات والسلبيات المترتبة على الخصخصة، وكذلك وضع الحلول لأبرز المشاكل التي تنشأ عند خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي.

حدود الدراسة:

سوف تقتصر الدراسة الحالية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية للعام الدراسي ١٤٣٩/١٤٤٠.

مصطلحات البحث

الخصخصة: هي منهج اقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعة ادارتها على أسس تجارية بهدف تأهيلها لتحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة، وإزالة الجمود والاحتكار ومواكبة النظم الحديثة والتوجه الى آليات السوق والمنافسة (غبان،٢٠٠٢)

خصخصة التعليم الجامعي:

هي انتقال قطاع التعليم الجامعي أو أحد أجزائه من حيث الإشراف عليه وتمويله من القطاع العام" ممثلاً في الدولة "إلى القطاع الخاص ممثلاً "بالأفراد والهيئات والمؤسسات" (علي، ١٩٩٨).

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتنفيذ أهدافها، ويعتمد هذا المنهج على جمع الادب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، ثم تحليله بطريقة نقدية، وكذلك يعتمد على جمع البيانات من عينة الدراسة من خلال أداة تتميز بالصدق والثبات، ثم التعبير الكمي عن مقدار الظاهرة وحجمها وخصائصها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من رتبة أستاذ مساعد فما فوق، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية، حيث تم تطبيق أداة الدراسة على (587) أستاذاً جامعياً من مختلف الرتب الأكاديمية، وقد تم توزيع أداة الدراسة الكترونياً من خلال رابط الكتروني تم عمله من خلال خدمة (Google drive).

أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم أداة الدراسة، وقد اعتمد في بنائها على ما تم تناوله في الإطار النظري والدراسات السابقة من معلومات تتعلق بموضوع الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات: (المجبل والحمدان، ٢٠٠٨)، (المانع،٢٠٠٣)، وقد تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من (٣٣) فقرة موزعة على أربعة محاور هي:

المحور الأول: دوافع خصخصة التعليم الجامعي وتتكون من (٩) فقرات.

المحور الثاني: ايجابيات خصخصة التعليم الجامعي (٨) فقرات.

المحور الثالث: سلبيات خصخصة التعليم الجامعي (٨) فقرات.

المحور الرابع: الحلول المقترحة لأبرز مشكلات الخصخصة (٨) فقرات.

وقد تم تصميم الأداة وفق مقياس خماسي التقدير ليمثل تدرج استجابات المشاركين على النحو التالي: (موافق بشدة، خمس درجات)، (موافق، أربع درجات)، (محايد ثلاث درجات)، (غير موافق، درجتين)، (غير موافق بشدة، درجة واحدة)، كما تم تصنيف المتوسطات الحسابية وفق المعيار التالي: من (١) إلى (٢.٣٣) منخفض، أكثر من (٢.٣٣) إلى (٣.٦٧) متوسط، أكثر من (٣.٦٧) إلى (٥) مرتفع.

صدق الأداة

بعد بناء أداة الدراسة في صورتها الأولية قام الباحث بعرضها على (٧) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية للوقوف على صدق المحتوى، وطلب منهم تحكيم الأداة من حيث وضوح فقرات الأداة، وملائمة كل فقرة للمحور الذي تنتمي اليه، وكذلك طلب منهم اقتراح أي تعديلات يرونها مناسبة، وبناء على ملاحظاتهم تم تعديل بعض الفقرات وكذلك تم حذف (٤) فقرات لعدم ارتباطها بالمحاور الموجودة فيها، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية تتكون من (٣٣) فقرة.

ثبات الأداة:

لحساب معامل ثبات أداة الدراسة ككل ولكل محور من محاورها، تم الاعتماد على نتائج العينة الاستطلاعية المكونة من (٣٨) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية، حيث تم حساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا، ووجد أن معامل الثبات لمحور دوافع خصخصة التعليم الجامعي (٠.٧٩)، ولمحور إيجابيات خصخصة التعليم (٠.٨٩)، ولمحور سلبيات خصخصة التعليم الجامعي (٠.٨٧)، ولمحور الحلول المقترحة لأبرز مشكلات الخصخصة (٠.٨٧)، وتعتبر هذه قيم ثبات مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

المعالجات الإحصائية

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لهذه الدراسة وهي: معامل ثبات كرونباخ الفا، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

عرض النتائج ومناقشتها

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت اليها الدراسة:

نتائج السؤال الأول

نص السؤال: ما الدوافع المؤدية الى خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وحددت الرتبة ودرجة الممارسة لكل فقرة من فقرات محور دوافع خصخصة التعليم الجامعي.

جدول (١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ومستوى المتوسط لإجابات أفراد العينة على محور دوافع خصخصة التعليم الجامعي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى المتوسط الحسابي
١	التوسع في نشر التعليم الجامعي.	3.67	1.307	٥	مرتفع
٢	انخفاض نسبة الرضا عن برامج التعليم الجامعي.	3.19	1.253	٩	متوسط
٣	التخلص من بيروقراطية أنظمة التعليم الجامعي الحكومي.	3.98	1.095	٣	مرتفع
٤	حل مشكلات تمويل التعليم.	3.97	1.117	٤	مرتفع
٥	التنوع والتجدد في برامج التعليم الجامعي.	4.05	1.157	١	مرتفع
٦	ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية.	3.51	1.257	٦	متوسط
٧	غياب المساءلة في التعليم الجامعي الحكومي	3.41	1.382	٨	متوسط
٨	تشجيع القطاع الخاص في تحمل مسؤولية التعليم.	3.49	1.304	٧	متوسط
٩	زيادة التفاعل بين الجامعات والمجتمع المحلي.	4.03	.951	٢	مرتفع
	المحور بشكل عام	٣.٧٠	٠.٦٧٥	–	مرتفع

يتبين من خلال جدول (١) أن قيم المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت ما بين (٣.٤١–٤.٠٥)، وجاءت الفقرة (٥) التي تنص على "التنوع والتجدد في برامج التعليم الجامعي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(٤.٠٥)، وانحراف معياري (١.١٥٧) ومستوى متوسط مرتفع، وجاءت الفقرة (٩) التي تنص على "زيادة التفاعل بين الجامعات والمجتمع المحلي" بالمرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (٤.٠٣) وانحراف معياري (٠.٩٥١) ومستوى متوسط مرتفع، في المقابل جاءت الفقرة (٧) التي تنص على "غياب المساءلة في التعليم الجامعي الحكومي" في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٤١) وانحراف معياري (١.٣٨٢) وبمستوى متوسط ، أما الفقرة (٢) التي تنص على "انخفاض نسبة الرضا عن برامج التعليم الجامعي الحكومي" فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.١٩) وانحراف معياري (١.٢٥٣) وبمستوى متوسط.

نتائج السؤال الثاني:

نص السؤال الثاني "ما النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟"

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وحددت الرتبة ودرجة الممارسة لكل فقرة من فقرات محور إيجابيات خصخصة التعليم الجامعي.

جدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الممارسة لإجابات أفراد العينة على محور إيجابيات خصخصة التعليم الجامعي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى المتوسط الحسابي
١	تغطية تخصصات جديدة متنوعة.	4.14	1.136	١	مرتفع
٢	ملائمة مخرجاته لسوق العمل.	4.02	1.129	٤	مرتفع
٣	الاهتمام بالجانب التطبيقى.	3.72	1.241	٦	مرتفع
٤	المساهمة في التخفيف من الأعباء المادية للدولة.	3.68	1.341	٧	مرتفع
٥	استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة وتوفير التجهيزات اللازمة.	3.65	1.228	٨	متوسط
٦	المساهمة في خلق جو من التنافس مع مؤسسات تعليم القطاع العام.	3.90	1.170	٥	مرتفع
٧	تحقق رغبة الطالب باختيار التخصص الذي يناسبه.	4.13	1.042	٢	مرتفع
٨	عامل حيوي في تفعيل المجال الاقتصادي وجذب الاستثمارات.	4.04	1.087	٣	مرتفع
	المحور بشكل عام	٣.٩١	٠.٨٨٩	–	مرتفع

نلاحظ من خلال جدول (٢) أن المتوسط الحسابي للفقرات المكونة لمحور إيجابيات خصخصة التعليم الجامعي تراوحت بين (٣.٦٥–٤.١٤) وجميع الفقرات كانت بمستوى متوسط مرتفع، ما عدا الفقرة (٥) والتي تنص على" استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة وتوفير التجهيزات اللازمة" كانت بمستوى متوسط حيث جاءت في الترتيب الأخير حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣.٦٥) وانحراف معياري (١.٢٢٨)، في المقابل جاءت الفقرة (١) وتنص " تغطية تخصصات جديدة متنوعة. بالمرتبة الأولى" بمتوسط حسابي (٤.١٤) وانحراف معياري (١.١٣٦)، في حين جاءت الفقرة (٧) التي تنص "تحقق رغبة الطالب باختيار التخصص الذي يناسبه" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.١٣) وانحراف معياري (١.٠٤٢).

نتائج السؤال الثالث

نص السؤال الثالث: "ما النتائج السلبية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟".

تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وحددت الرتبة ودرجة الممارسة لكل فقرة من فقرات محور سلبيات خصخصة التعليم الجامعي.

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الممارسة لإجابات أفراد العينة على محور سلبيات خصخصة التعليم الجامعي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى المتوسط الحسابي
١	ارتفاع الرسوم الدراسية.	4.23	1.105	٢	مرتفع
٢	عدم استقرار الهيئات التدريسية والإدارية.	4.32	1.034	١	مرتفع
٣	السعي الى الإعلانات الدعائية المبالغ فيها.	4.17	1.017	٣	مرتفع
٤	التركيز على التخصصات غير المكلفة مادياً.	3.84	1.127	٦	مرتفع
٥	الحد من عدالة الفرص التعليمية.	3.88	1.013	٥	مرتفع
٦	التساهل في منح الشهادات والدرجات العلمية.	3.65	1.405	٨	متوسط
٧	تحكم أصحاب رأس المال في التعليم الجامعي.	3.76	1.475	٧	مرتفع
٨	التركيز على الكم بهدف تحقيق أعلى ربح ممكن.	3.92	1.314	٤	مرتفع
	المحور ككل	٣.٩٧	٠.٨٨٧		مرتفع

نلاحظ من خلال جدول (٣) أن جميع فقرات محور سلبيات خصخصة التعليم الجامعي جاءت ضمن المستوى المرتفع، ماعدا فقرة (٦) والتي تنص على "التساهل في منح الشهادات والدرجات العلمية" بمتوسط (٣.٦٥) وانحراف معياري (١.٤٠٥)، وتراوح المتوسط الحسابي لفقرات المحور من (٣.٦٥-٤.٣٢)، وقد جاءت الفقرة (٢) والتي تنص على "عدم استقرار الهيئات التدريسية والإدارية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٣٢) وانحراف معياري (١.٠٣٤)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة (١) والتي تنص على "ارتفاع الرسوم الدراسية" بمتوسط حسابي (٤.٢٣) وانحراف معياري ١.١٠٥.

نتائج السؤال الرابع

نص السؤال الرابع" ما الحلول المقترحة لأبرز المشكلات التي قد تنشأ عند خصخصة مؤسسات التعليم الجامعي؟"

للإجابة على هذا السؤال فقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المكونة لمحور الحلول المقترحة لأبرز مشكلات الخصخصة.

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الممارسة لإجابات أفراد العينة على محور سلبيات خصخصة التعليم الجامعي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى المتوسط الحسابي
١	اشراف وزارة التعليم على هذه المؤسسات ومراقبتها.	4.49	.892	١	مرتفع
٢	التقيد بشروط القبول المعتمدة في الجامعات الحكومية.	4.33	1.081	٣	مرتفع
٣	الالتزام بشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي.	4.48	.937	٢	مرتفع
٤	وضع حدود للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم.	4.48	.812	٢	مرتفع
٥	تقديم مساعدات مالية وتسهيلات حكومية للجامعات الخاصة المتميزة.	4.11	1.090	٥	مرتفع
٦	المحافظة على استقرار الكوادر الأكاديمية والإدارية .	4.48	.886	٢	مرتفع
٧	تشجيع الوقف التعليمي المبني على التبرعات والهبات.	4.19	1.080	٤	مرتفع
٨	استبعاد حافز الربح من ميدان التعليم واللجوء الى المساعدات الوقفية .	3.95	1.076	٦	مرتفع
	المحور ككل	٤.٣١	٠.٧٢٢		مرتفع

نلاحظ من خلال جدول (٤) أن جميع الفقرات جاءت بمستوى متوسط مرتفع، وقد تراوح المتوسط من (٣.٩٥–٤.٤٩) وانحراف معياري تراوح من (٠.٨١٢–١.٠٩)، وقد جاءت الفقرة (١) التي تنص على" اشراف وزارة التعليم على هذه المؤسسات ومراقبتها" بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٤.٤٩) وانحراف معياري (٠.٨٩٢)، وفي المرتبة الثانية كانت الفقرات ذوات الأرقام (٣) و(٤) و(٦)، وتنص الفقرة (٣) على "الالتزام بشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي" بمتوسط (٤.٤٨) وانحراف معياري (٠.٩٣٧)، أما الفقرة (٤) فتنص على "وضع حدود للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم" بمتوسط حسابي (٤.٤٨) وانحراف معياري (٠.٨١٢)، وتنص الفقرة (٦) على "المحافظة على استقرار الكوادر الأكاديمية والإدارية" بمتوسط (٤.٤٨) وانحراف معياري (٠.٨٨٦)، في المقابل جاءت الفقرة (٦) التي تنص على "استبعاد حافز الربح من ميدان التعليم واللجوء الى المساعدات الوقفية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣.٩٥) وانحراف معياري (١.٠٧٦).

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عدة دوافع هامة لخصخصة التعليم الجامعي حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وهي: التنوع والتجدد في برامج التعليم الجامعي، وزيادة التفاعل بين الجامعات والمجتمع المحلي، والتخلص من بيروقراطية أنظمة التعليم الجامعي الحكومي، وبالنسبة للدافع الأول فيمكن تفسيره بأن الجامعات الخاصة لن تقبل أن تكون نسخة عن الجامعات الحكومية ببرامجها، فهي تنطلق من حاجات المجتمع وسوق العمل للبرامج التي تقدمها. أما بالنسبة للتفاعل بين الجامعة وحاجات المجتمع فهي تحقق بذلك واحد من أهداف الجامعات الرئيسية وهي خدمة المجتمع، وهذا يتوافق مع دراسة (Levine, 2001) التي تؤكد ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في وضع أهداف البرامج التعليمية وفي المشاركة في رسالتها ورؤاها. أما بالنسبة للدافع الثالث المتعلق بالتخلص من بيروقراطية أنظمة التعليم الجامعي فهذا الأمر يتعلق بأغلب القطاعات الحكومية وخاصة ما يتعلق بأنظمة التوظيف، وكذلك أنظمة المساءلة والتقييم التي تكاد تكون معدومة في الجامعات الحكومية، مما يؤثر سلباً على نوعية المخرجات في القطاع الحكومي، وتتفق هذه الدوافع مع دراسة (المانع،٢٠٠٣).

بينت نتائج الدراسة أن هناك عدة نتائج إيجابية لخصخصة التعليم الجامعي أهمها بالترتيب: تغطية تخصصات جديدة متنوعة، وتحقق رغبة الطالب باختيار التخصص الذي يناسبه، وعامل حيوي في تفعيل المجال الاقتصادي وجذب الاستثمارات، بالنسبة للنتائج الإيجابية الأولى والثانية فيمكن تفسيرهما بأن الجامعات الخاصة تنطلق في فتح البرامج والتخصصات من خلال دراسة حاجات المجتمع لهذه التخصصات، وبالتالي هي تحقق رغبة الطالب باختيار التخصص الذي يريد، وكذلك أنظمة القبول في الجامعات الخاصة تتيح للطالب التخصص الذي يريد اذا حقق الحد الأدنى للقبول، بعكس الأنظمة المتبعة في الجامعات الحكومية حيث هي من يختار تخصص الطالب بناءً على معدله بالدرجة الأولى وليس بناءً على رغباته. أما النتيجة الإيجابية المتعلقة بجذب الاستثمارات وتفعيل الجانب الاقتصادي فهي من المحاور الأساسية في رؤية(٢٠٣٠)، والتي من ضمن أهدافها الاستثمار في رأس المال البشري والتي أثبتت بعض الدراسات (Agabi, 2012) أن العائد المالي من الاستثمار في التعليم يعادل ثلاثة أمثال العائد من الاستثمار في المجالات الأخرى.

بينت النتائج المتعلقة بسلبيات خصخصة التعليم الجامعي أن هناك ثلاثة سلبيات رئيسية وهي على الترتيب: عدم استقرار الهيئات التدريسية والإدارية، وارتفاع الرسوم الدراسية، والسعي الى الإعلانات الدعائية المبالغ فيها، وتتفق هذه النتائج مع دراسة "غبان" (٢٠٠٢).

وبينت النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع أن أبرز الحلول المقترحة للمشكلات الناجمة عن خصخصة التعليم الجامعي وردت على الترتيب: اشراف وزارة التعليم على هذه المؤسسات ومراقبتها، والالتزام بشروط هيئة الاعتماد الأكاديمي، ووضع حدود للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم، والمحافظة على استقرار الكوادر الأكاديمية والإدارية.

وقد يُعزى عدم استقرار الهيئات الدراسية في بعض الجامعات الخاصة الى طبيعة نظام التوظيف في تلك الجامعات حيث يعتمد نظام العقود السنوية، حيث يجدد العقد في نهاية العام الدراسي، وقد يخلق ذلك حالة من عدم الاستقرار الوظيفي لعضو هيئة التدريس أو الموظف، مما يشكل عقبة كبيرة في عملية النمو المهني، وكذلك في عملية ممارسة الأعمال الموكولة لعضو هيئة التدريس، ويمكن تجاوزها من خلال تعديل التشريعات المتعلقة بعملية التوظيف بحيث يصبح العقد لعدة سنوات، أما يتعلق بارتفاع الرسوم الدراسية فهي إحدى المشكلات الأساسية الناتجة من عملية الخصخصة، ويمكن معالجتها من خلال الوقف التعليمي والذي قد يساهم في حل هذه المعضلة، بالإضافة الى استثمار الجامعة الأمثل لمواردها من خلال استثمار خبرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريب والاستشارات البحثية، وكذلك الاستثمار المادي للمرافق التعليمية الموجودة، إضافة الى عمل شراكات مع مؤسسات تجارية وصناعية لها علاقة بالبرامج التعليمية التي تقدمها الجامعة.

التوصيات:

بناءً على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث فيما يلي:

- القيام بتقويم مستمر لبرامج مؤسسات التعليم العالي الخاص، بصورة دورية من قبل مؤسسات متخصصة مثل هيئة الاعتماد وغيرها، للتأكد من مدى استيفائها للشروط والمعايير المعتمدة في التعليم العالي والجامعي.
- وضع تشريعات أو تعديل التشريعات المتعلقة بعمليات التوظيف، سواء كانت للموظفين أو لأعضاء هيئة التدريس يراعي الاستقرار الوظيفي.
- التغلب على مشاكل التمويل من خلال استثمار الجامعة لمواردها سواء كانت البشرية أم المادية.
- وضع حدود عليا للرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم تراعي فيها مصلحة الجامعات، وكذلك الطلبة.

المراجع

١. بدران، شبل والدهشان، جمال (٢٠٠١). **التجديد في التعليم الجامعي**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

٢. الحربي، أمل عبد الرحمن والزهراني، صالح علي (٢٠١٦). تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى. **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، ٢٧(١٠٦)، ٢٥٥-٣٠٠.

٣. حسان، حسن محمد ومجاهد، محمد عطوة وعلي، فكري محمد (٢٠٠٨). **التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل**، الأزاريطة، دار الجامعة الجديدة.

٤. الحمدان، جاسم محمد والمجبل، شيخة فاضل (٢٠٠٨). آراء بعض القيادات الجامعية نحو فاعلية إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بدولة الكويت. **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**، ٦(١).

٥. خليل، نبيل سعد (٢٠٠٦). **خصخصة التعليم كرؤية مستقبلية**. دار الإسراء للنشر والتوزيع، مصر.

٦. الرباعي، زهير علي (٢٠١١). خصخصة التعليم الجامعي في الأردن: دراسة ميدانية، **مجلة كلية التربية بالإسماعيلية**-مصر، العدد(١٢)، ٩١-١٣٤.

٧. العجمي، محمد حسنين عبده، (٢٠٠٤). متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، مجلة مستقبل التربية العربية، ١٠(٣٥)، ١٧٧-٢٨٩.

٨. عشيبة، فتحي درويش. (٢٠٠١). الجامعة المنتجة أحد بدائل خصخصة التعليم الجامعي في مصر. دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، ع(٢٢)، ١٨٨-١٩٨.

٩. غبان، محروس (٢٠٠٢). خصخصة التعليم في المملكة المغربية: الواقع والدروس المستفادة. **المجلة العربية للتربية**، ٢٢(١)، ٨٥-١١٢.

١٠. فهمي، محمد(٢٠٠٠). خصخصة التعليم العالي الجامعي المبررات والمحاذير، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التربوي الثاني، عُمان، مسقط.

١١. المانع، عزيزة (٢٠٠٣). هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها، **مجلة جامعة دمشق**، ١٩(٢)، ٩٩-١٤٠.

١٢. المنيع، محمد عبد الله(٢٠٠١). **تطوير مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية في المملكة العربية السعودية باستخدام نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد: الجامعة العربية المفتوحة كنموذج**، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية،١٢-١٣ فبراير، جامعة الملك سعود.السعودية.

13. Agabi, C. O. (2012). Education as an Economic Investment. *International Journal of Scientific Research in Education*, 5(1), 1-11.
14. Atabach G, Philip & Y. Ogawa (2002). Introduction, Higher Education, 43(1). Special Issue on Japan: Reform and Change in the 21 Century. P.1-6.
15. Babu, S. (2011). *Privatization of Higher Education in India: Challenges of Social Equality*. Paper presented at the Global Conclave of Young Scholars of India Education (January 27-29), NUEPA, New Delhi, 3.
16. Cooper, P. (2004). The gift of education: *An Anthropological perspective on the commoditization of learning, Anthropology Today* 20(6).pp 5-9.
17. Geiger, R.L. (1988). Privatization Higher Education: *International Trends and Issues*, vol1. Education foundation, New York.
18. Gupta, N, (2005), Partial Privatization and Firm Performance, *Journal of Finance* 60, 987- 1015.
19. Heyneman, S. P., & Stern, J. M. B. (2014). Low-cost private schools for the poor: What public policy is appropriate? *International Journal of Educational Development*, 35, 3–15.
20. James, E. (1986). *The nonprofit enterprise in market economics*. New York: Taylor and Francis.
21. Kwiek, M. (2017). De-privatization in higher education: a conceptual Approach, *High Education*, 74:259–281.
22. Lee, J. (2003). *Higher Education and Privatization*, National Education Association.
23. Lee, M. (2008). Restructuring higher education: Public–private partnership. *Journal of Asian Public Policy*، 1(2), 188–198.

24. Levine, A. (2001). *Privatizing in higher education*, In Levin, H.M. (Ed.) Privatizing Education, Can marketplace deliver choice, equity and social cohesion. Colorado: Westview Press.

25. Murphy, J. (١٩٩٦). *The Privatizing of Schooling: Problems and Possibilities*. California: Corwin Press.

26. Ramazan, Y. & Ibrahim. K. (2016). Academicians' Opinions about Privatization in Higher Education? A Comparative Research in State and Foundation Universities. *International Online Journal of Educational Sciences*, 2016, 8 (4), 59-73.

Oketch, M. (2004). The emergence of private university education in Kenya: Trends, prospects, and challenges. *International Journal of Educational Development*, 24, 119-136.